

# الأمم المتحدة

A

Distr.  
GENERAL

A/48/817/Add.2  
29 March 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون  
البند ١٣٤ من جدول الأعمال

### تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور

تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثالث)

المقرر: السيد محبوب كبير (بنغلاديش)

#### أولاً - مقدمة

١ - ترد في تقريري اللجنة الخامسة الوارددين في الوثيقتين A/48/817 Add.1 و التوصيات السابقة التي أوصت اللجنة الخامسة الجمعية العامة بها في إطار البند ١٣٤ من جدول الأعمال.

٢ - وقد نظرت اللجنة الخامسة في البند المعنون "تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور"، في جلستيها ٥١ و ٥٦، المعقودتين في ١١ و ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤. وترد في المحضرین الموجزین ذوي الصلة (A/C.5/48/SR.51 و 56) البيانات واللاحظات التي أبديت أثناء نظر اللجنة الخامسة في هذا البند.

#### ثانياً - النظر في مشروع القرار A/C.5/48/L.53

٣ - في الجلسة ٥٦، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤، عرض ممثل النمسا، بالنيابة عن رئيس اللجنة الخامسة، مشروع قرار معنونا "تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور" (A/C.5/48/L.53).

٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.5/48/L.53 بدون تصويت (انظر الفقرة ٥).

ثالثا - توصية اللجنة الخامسة

٥ - توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور<sup>(١)</sup>، والتقرير  
ذى الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية<sup>(٢)</sup>،

وإذ تضع في اعتبارها قرار مجلس الأمن ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، الذي أنشئ  
المجلس بموجب بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور، وقرار المجلس ٧٢٩ (١٩٩٢) المؤرخ ١٤ كانون  
الثانى/يناير ١٩٩٢ الذي وسّع المجلس بموجبه ولاية البعثة، والقرارات اللاحقة التي مدد المجلس بموجبها  
ولاية بعثة المراقبين، وأآخرها القرار ٨٨٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

وإذ تشير إلى قراريها ٢٢٣/٤٧ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٢٣٤/٤٧ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر  
١٩٩٣، ومقرريها ٤٦٨/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن تمويل بعثة المراقبين،

وإذ تؤكد من جديد أن تكاليف بعثة المراقبين هي نفقات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقا  
للفرقة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى مقرراتها السابقة التي رأت فيها أنه لتغطية النفقات الناشئة عن بعثة المراقبين،  
يلزم اتخاذ إجراء مختلف عن الإجراء المتبع لتغطية نفقات الميزانية العادية للأمم المتحدة،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن البلدان الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية تكون في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر نسبيا وأن قدرة البلدان الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية على الإسهام في عملية من هذا القبيل تكون محدودة نسبيا.

وإذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تمويل تلك العمليات، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (د - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن إحدى الحكومات قدمت تبرعاً إلى بعثة المراقبين،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تزويد بعثة المراقبين بالموارد المالية اللازمة لتمكينها من الوفاء بالمسؤوليات المنوطة بها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

١ - تحيط علماً بحالة الاشتراكات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور حتى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤، بما في ذلك الاشتراكات غير المسددة البالغة ٤٩٠٤٠٢٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة؛

٢ - تعرب عن القلق إزاء الحالة المالية المتدهورة فيما يتعلق بأنشطة حفظ السلام نتيجة لتخلف الدول الأعضاء عن دفع الأنصبة المقررة عليها، ولا سيما الدول الأعضاء التي عليها مبالغ متأخرة؛

٣ - تؤكد من جديد قرارها ٢٢٧/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وتشدد على ضرورة قيام الأمانة العامة بتقديم وثائق الميزانيات في وقت يسمح للجمعية العامة باستعراض هذه الميزانيات استعراضاً سليماً ووافيماً والموافقة عليها قبل تنفيذها؛

٤ - تلاحظ مع الارتياح حدوث تحسن في مدى امتثال الأمانة العامة لبعض قرارات الجمعية العامة بشأن شكل وثائق الميزانيات المتعلقة بعمليات حفظ السلام؛

٥ - تؤكد من جديد أهمية دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بوصفها هيئة استشارية للجمعية العامة في عملية الميزانية؛

٦ - تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية<sup>(٢)</sup> مع مراعاة أحكام هذا القرار:

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات الالزمة لكتفالة إدارة بعثة المراقبين بأقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد، وبصفة خاصة، أن يقوم بتنفيذ تدابير الاقتصاد والتدابير المالية وتدابير الكفاءة التي سبوا فقاً عليها في أثناء الدورة الثامنة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة تنفيذاً تماماً وفي موعد لا يتجاوز ١ أيار / مايو ١٩٩٤، وأن يقدم تقريراً عن تنفيذ تلك التدابير في سياق تقرير الأداء ذي الصلة بتلك الفترة:

٨ - تحث جميع الدول الأعضاء علىبذل كل جهد ممكن لكتفالة دفع اشتراكاتها المقررة للحساب الخاص المشترك لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وفريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى بالكامل وفي مواعيدها:

٩ - تؤكد أن عدم دفع الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة بالكامل وفي مواعيدها، وكذلك اضطرار الجمعية العامة، للأسف، إلى النظر في الموافقة على ميزانيات عمليات حفظ السلام دون تقديم وثائق كافية لها، هي أمور أحققت وما زالت تلحق ضرراً بمقدمة عمليات حفظ السلام على تنفيذ أنشطتها بفعالية:

١٠ - تقرر أن تعتمد للحساب الخاص، وفقاً للتوصيات الواردة في الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة الاستشارية، مبلغاً إجماليه ١٩٥٢٧٠٠٠ دولار (صافي ١٧٦٧٢٧٠٠ دولار) من أجل تشغيل بعثة المراقبين في الفترة من ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار / مايو ١٩٩٤؛

١١ - تقرر أيضاً، كترتيب خاص لهذه الحالة، أن تقسم مبلغاً إضافياً إجماليه ٧٠٠١٤٤١٤ دولار (صافي ٧٠٠٧٩٢١٢ دولار) للفترة من ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار / مايو ١٩٩٤، آخذة في الحسبان مبلغاً إجماليه ٣٠٠٥٢٨٢٠٠٠ دولار (صافي ٨٨٠٤٠٠ دولار) سبقت قسمته وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٦٨/٤٨، فيما بين الدول الأعضاء وفقاً لتكوين المجموعات المبين في الفقرتين ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٣ المؤرخ ١ آذار / مارس ١٩٨٩، على النحو الذي عدله الجمعية العامة في قراراتها ١٩٢/٤٤ بـ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٦٩/٤٥ المؤرخ ٢٧ آب / أغسطس ١٩٩١، و ١٩٨/٤٦ ألف المؤرخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، و ٢١٨/٤٧ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢، ومقرراتها ٤٧٢/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣، ومع مراعاة جدول الأنصبة المقررة للسنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٣ على النحو المبين في قراري الجمعية العامة ٢٢١/٤٦ ألف المؤرخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ و ٢٢٣/٤٨ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ و مقرراتها ٤٥٦/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢؛

١٢ - تقرر كذلك وفقاً لـأحكام قرارها ٩٧٣ (د - ١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، أن تخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١١ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معاذلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والمقدمة بمبلغ ٣٥٢٠٠٠ والموافق عليها لبعثة المراقبة دولار للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤:

١٣ - تقرر أن يحتفظ في الحساب الخاص الرصيد غير المرتبط به لاعتمادات البالغ إجماليه ٤٩٨ ٦٢٦٠ دولاراً (صافيته ٣٩٨ ٥١١ ٦ دولاراً) وذلك في ضوء الاشتراكات المقررة غير المسددة؛

١٤ - تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات لبعثة المراقبين بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٩٠٠ ٣٨٩٥ ٩٠٠ دولار (صافيته ٣٠٠ ٦١٢ ٣ دولار)، رهنا بما يقرره مجلس الأمن، للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ورهنا بالحصول على موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية على المستوى الفعلي للالتزامات التي سيتم الدخول فيها؛

١٥ - تدعوا إلى تقديم تبرعات إلى بعثة المراقبين نقداً وفي شكل خدمات ولوازم تكون مقبولة من الأمين العام، وتدار، حسب الاقتضاء، وفقاً للإجراء الذي حددته الجمعية العامة في قراراتها ٤٣/٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ١٩٢/٤٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٥٨/٤٥ المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩١؛

١٦ - تقرر أن يسير التصرف في ممتلكات بعثة المراقبين على أساس المبدأ القاضي بتحويل معدات بعثة المراقبين، حيثما يكون ذلك ممكناً وفعلاً من حيث التكلفة، إلىبعثات الأخرى، وتويد في هذا الصدد، توصية اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالتصرف في المعدات<sup>(٣)</sup>، وطلب إلى الأمين العام مباشرة التصرف في المعدات على هذا الأساس؛

١٧ - تقرر أيضاً أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "تمويل بعثة مراقيبي الأمم المتحدة في السلفادور".

-----